



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# ورقة خلفية

## جلسة طاولة مستديرة (4)



حوكمة المساعدات المقدمة لفلسطين بعد الحرب على غزة

تموز 2024



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

ww.mas.ps

---

حوكمة المساعدات المقدمة لفلسطين بعد الحرب على غزة

أعد معهد ماس هذه الورقة الخلفية بمساهمة من الباحثة نورا الزقم ، المدير المؤسس - دارنا للبحوث.

ورقة خلفية

طاولة مستديرة (4)

تموز 2024

# المحتويات

- 01 -1 قطاع غزة: من كارثة إلى كارثة أكبر
- 02 -2 تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة ما قبل عام 2023
- 05 -3 تعطل المساعدات الإنسانية في ظل الحرب وإعادة تنظيمها
- 05 1-3 التحديات الإنسانية الجديدة في قطاع غزة
- 09 2-3 إعادة تنظيم أصحاب العلاقة والرأي العام العالمي
- 12 -4 حوكمة المساعدات الإغاثية ما بعد الحرب
- 14 -5 استعادة الملكية: طريق فلسطين إلى السيادة في توزيع المساعدات والحوكمة
- 17 أسئلة ومحاوّر للنقاش

## 1- قطاع غزة: من كارثة إلى كارثة أكبر

لطالما أعاقَت المصالح الاقتصادية الإسرائيلية أي جهود لبناء اقتصاد وطني فلسطيني مستدام وحيوي، كما يؤكد بروتوكول باريس لعام 1994. في الضفة الغربية، تضيق القيود المفروضة على الحركة والتنقل الخناق على الاقتصاد الفلسطيني المحاصر، ناهيك عن تجزئة الأراضي، والمستوطنات والبنية التحتية الاستيطانية الآخذة في التوسع. أما في قطاع غزة، فقد أدى الحصار الذي فرضته إسرائيل العام 2007، إلى "راجع التنمية الاقتصادية" إلى مستويات كارثية والاعتماد كلياً على المساعدات الإنسانية.<sup>1</sup>

فقد شكل الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة المناخ والظروف الاقتصادية في القطاع والتي أثرت وتؤثر على أكثر من مليوني فلسطيني يقطنون هناك. خلال الفترة ما بين 2005 و2023، تسبب الحصار بعزل غزة فعلياً عن بقية أراضي فلسطين، ما أدى إلى خسارتها الكثير من علاقاتها التجارية محلياً، فضلاً عن فرض قيود مشددة على الاستيراد والتصدير. بالإضافة إلى ذلك، أدى الحصار إلى خسارة مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، مما أدى إلى شل القطاع الزراعي والصناعات المحلية الأخرى، وتفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما حظرت إسرائيل بناء الموانئ الجوية والبحرية في القطاع وتشغيلها، وقيدت استيراد مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا الحيوية لمختلف القطاعات الإنتاجية.

يتعرض قطاع غزة بصورة منتظمة للهجمات العسكرية الإسرائيلية، والتي لا تزال أشدها وأكثرها كارثية مستمرة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد ألحقت الهجمات السابقة (في الأعوام 2009 و2012 و2014 و2021) خسائر فادحة في الأرواح وأعداداً كبيرة من الجرحى، ودفعت السكان للنزوح من منطقة لأخرى. فضلاً عن التدمير المتكرر لجميع مرافق البنية التحتية المادية - من الوحدات السكنية والتجارية إلى المرافق التعليمية، ومراكز الرعاية الصحية، وقنوات الري، وأنظمة ضخ المياه، وشبكات الكهرباء، وشبكات الإنترنت، والمصانع. كما ألحقت هذه العمليات أضراراً بالمخزون الرأسمالي والأصول الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والمحاصيل وحظائر الماشية والدفينات الزراعية وأشجار الفاكهة ومنشآت التخزين، والقوارب، ومعدات الصيد، والصناعات الزراعية.

كان للحصار الإسرائيلي والاجتياحات العسكرية المستمرة لقطاع غزة عواقب اقتصادية وخيمة. منذ عام 2022، لم تتجاوز مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني الـ 17.4%، وبلغت نسبة اعتماد القطاع على المساعدات قرابة 80%، فيما ارتفع معدل البطالة ارتفاعاً صاعقاً ناهز 45%.<sup>2</sup> وقد تفاقمَت هذه المؤشرات الخطيرة بشكل كبير منذ ذلك الحين، كما هو موثق في منشورات "ماس" والمؤسسات الدولية الصادرة حتى هذا التاريخ.<sup>3</sup>

1 Roy, Sara. "The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development." Journal of Palestine Studies, vol. Vol. 17, no. No. 1, 1987, pp. 56-88.

2 "Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People | UNCTAD." Unctad.org, 25 Oct. 2023, unctad.org/news/report-unctads-assistance-palestinian-people.

3 ينظر: <https://mas.ps/en/gaza-war>

## 2- تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة ما قبل عام 2023

تاريخياً، كان يتم تقديم وتنسيق المساعدات الإنسانية المقدمة لفلسطين بأكملها من خلال شبكة معقدة من المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والسلطات المحلية. يدير مجتمع المانحين الدولي توزيع المساعدات بشكل أساسي من خلال منظمات التنسيق، للتأكد كما يبدو من توظيف مساهماتها بما يتوافق مع الأهداف الإنسانية الشاملة. وتسترشد هذه الجهود بخطط الاستجابة الإنسانية الكلية (HRPs) - وهي استراتيجيات منسقة طورتها المؤسسات الإنسانية الفاعلة في القطاع، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء الدوليين والمحليين، لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في مناطق الصراع.

تضع خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 للأراضي الفلسطينية المحتلة عدداً من الأهداف الإستراتيجية التي توجه الاستجابة الإنسانية الشاملة في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة.<sup>4</sup> الهدف من هذه الأهداف تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر أهمية وأولوية، وحماية الفئات السكانية المهمشة والمستضعفة، وتعزيز القدرة على الصمود والتعافي. وتنقسم خطة الاستجابة الإنسانية إلى مجموعات، تركز كل منها على مجال محدد من مجالات الحاجة وهي: الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والمأوى، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة، والحماية. يقوم كل قطاع بتطوير خطط تفصيلية لتقديم المساعدات والخدمات، ووضع أهداف محددة وتحديد الموارد المطلوبة. تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية خطة مالية شاملة تحدد إجمالي التمويل المطلوب للاستجابة لهذه الاحتياجات، وتوضح بالتفصيل احتياجات كل قطاع وفجوات التمويل التي يجب معالجتها لتحقيق أهداف الخطة. تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية أيضاً آليات لرصد التقدم المحرز في خطة الاستجابة وتقييم تأثيرها وجهود المناصرة لرفع مستوى الوعي حول الوضع الإنساني، وحشد الدعم من المجتمع الدولي والمانحين، وأصحاب المصلحة الآخرين.

بحسب ما تظهر خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 بلغ إجمالي المتطلبات المالية في جميع قطاعات المساعدات نحو 509.9 مليون دولار، منها 379.8 مليون دولار مخصصة لقطاع غزة وحده. يتطلب تنفيذ الخطة 139 شريكا فاعلا لتنفيذ 210 مشروعا. وكانت المتطلبات المالية لعام 2022 لقطاعات محددة (في عموم فلسطين) كما يلي

- قطاع الأمن الغذائي: 271,144,107 دولار
- قطاع الحماية: 47,143,024 دولاراً
- قطاع الصحة والتغذية: 48,402,400 دولار
- قطاع التعليم: 37,266,934 دولاراً
- قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة: 31,988,155 دولاراً
- قطاع المأوى والمواد غير الغذائية: 60,617,187 دولاراً
- قطاع التنسيق: 13,310,395 دولاراً

4 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-response-plan-2022>



ويتم تسليم غالبية المساعدات المخصصة من خلال شبكة من الوكالات الإغاثية. ومن أهم هذه الوكالات العاملة في قطاع غزة التالية:<sup>5</sup>

- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم خدمات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين.
- برنامج الغذاء العالمي (WFP)، الذي يقدم المساعدات الغذائية للفئات المستضعفة.
- منظمة الصحة العالمية (WHO)، التي تقدم خدمات الصحة والرفاه.

وتضم الجهات المقدمة للمساعدات الإنسانية عددا من المؤسسات غير الحكومية البارزة وهي اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، ومنظمة أطباء بلا حدود، وأوكسفام، ومؤسسة إنقاذ الطفل، واليونيسيف، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، وقطر الخيرية، والمعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى (ANERA). وتساهم هذه المنظمات، بمزيج من خدمات الرعاية الطبية، والإغاثية في حالات الطوارئ والمساعدات الغذائية وغيرها من الخدمات الأساسية. وتعمل المنظمات غير الحكومية المحلية بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين لتقديم المساعدات على الأرض، في حين من المفترض أن يتولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) مهام تنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية.

هناك عدة منظمات رئيسية لتنسيق إدارة المساعدات بشكل فعال ومواءمتها مع الأولويات الوطنية الفلسطينية، على الأقل من الناحية النظرية. فالهدف من تشكيل لجنة تنسيق المساعدات المحلية (LACC)، التي أنشأتها الدول المانحة في الأساس وأشركت فيها فيما بعد الحكومة الفلسطينية، أن تكون بمثابة منتدى رئيسي لتنسيق جهود المساعدات على المستوى المحلي. تم تصميم اللجنة بهدف تسهيل التواصل بصورة منتظمة بين الجهات المانحة والحكومة الفلسطينية وأصحاب المصلحة الآخرين لمواءمة الاستراتيجيات والأنشطة التشغيلية مع خطط الاستجابة الإنسانية ولضمان انسجام مبادرات المانحين مع الأولويات الوطنية الفلسطينية.<sup>6</sup>

أما مجموعات العمل القطاعية (SWG) فهي مجموعات عمل خاصة بقطاعات محددة تجمع بين ممثلين عن الحكومة الفلسطينية والجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وهي تركز على نقاش القضايا الفنية السياسية، وتبادل المعلومات، وتنسيق الأنشطة القطاعية. وتترأس كل مجموعة قطاعية الوزارة المعنية بذلك القطاع بدعم من الوكالات الدولية. وتقدم المجموعات القطاعية تقاريرها إلى رؤساء التعاون في المجموعة الاستشارية للمانحين (DAG-HoCs) ومنصة تنسيق المساعدات (ACP)، مما يضمن توافق الأنشطة لكل قطاع مع الأهداف الإستراتيجية لخطط الاستجابة الإنسانية. بعض هذه المجموعات أكثر نشاطاً وتجتمع بانتظام أكثر من غيرها

5 <https://fts.unocha.org/countries/171/flows/2022>

6 <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-209393/>

لكن من الناحية العملية، فيما يتعلق بالمساعدات الدولية المقدمة إلى قطاع غزة، أدى الانقسام السياسي الفلسطيني إلى تخطي السلطات الحكومية المحلية إلى حد بعيد واللجوء لقنوات مباشرة لإيصال المساعدات للمستفيدين المحليين.<sup>7</sup> وهو ما أتاح وصول المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين دون أن تكون رهناً لاعتبارات سياسية. وقد قامت الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع المسؤولين الحكوميين المحليين لأغراض لوجستية وفي نفس الوقت محافظة على المشاورات السياسية الرسمية مع السلطة الفلسطينية في رام الله. وفي حين سمح هذا في نهاية المطاف للوكالات بمواصلة عملها بأقل قدر من التدخل السياسي، إلا أنه أدى أيضاً إلى تهميش آليات التنسيق بين الجهات المانحة، حيث أصبحت تعمل في المقام الأول كمنصات لتبادل المعلومات أو المناصرة. ومع مرور الوقت، ضعفت الملكية الوطنية الفلسطينية للمساعدات إلى حد أن سكرتارياً تنسيق المساعدات المحلية فقدت قدرتها التنظيمية، وبحلول عام 2023، تم تقليص نطاق عمل معظم مجموعات العمل الخاصة إلى مجرد منصات لتبادل المعلومات أو أكثر قليلاً.

علاوة على ذلك، كانت الإدارة الدولية للمساعدات المقدمة إلى قطاع غزة مقيدة بالقيود البيروقراطية واللوغستية والسياسية التي تربط جميع المساعدات بالأجندات والمصالح السياسية الدولية بدلاً من التركيز على الاحتياجات الإنسانية أو السياسية أو التنموية الفعلية للفلسطينيين. ورغم أن المساعدات كانت ضرورية لتأمين الاحتياجات الأساسية لنحو 80% من الفلسطينيين في قطاع غزة، إلا أنها فشلت في تحدي السياسات الإسرائيلية والدولية التي أدت إلى إدامة الظروف التي تجعل المساعدات ضرورية. وهذا يؤدي دون قصد إلى استمرار الوضع الراهن والحفاظ عليه.<sup>8</sup>

نتيجة لكل ذلك، يخضع الدعم المقدم لقطاع غزة من معظم الجهات المانحة لعملية مطولة للغاية من التدقيق والتمحيص والتقليص، يتمخض عنها عادة سلسلة من المشاريع التي سبق وتم الموافقة عليها والتي قد تعكس أو لا تعكس الاحتياجات الحالية بدقة. والأهم من ذلك، أن هذه السياسة تسلط الضوء على الالتزام الدولي بصورة موسعة بالأجندات السياسية التي صاغتها حكومة إسرائيل وحلفائها على حساب توفير المساعدات لسكان قطاع غزة بما يستجيب لاحتياجاتهم.

في جميع الأحوال، فإن جميع المساعدات الإنسانية المقدمة لقطاع غزة تخضع للسيطرة الإسرائيلية، إذ تتحكم وحدة/ مكتب تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق (COGAT) والجيش الإسرائيلي<sup>9</sup> بأنواع وكميات المساعدات التي تدخل قطاع غزة وحركة العاملين في القطاع الإنساني في غزة. كما تُخضع الوحدة جميع المساعدات لعملية فحص تجبرية مكلفة تستهلك الوقت، تتطلب تفريغ وفحص وإعادة تعبئة شحنات المساعدات، مما يؤدي إلى إهدار المواد الغذائية، وتأخير نقل الإمدادات الطبية الحيوية، والرفض الصريح للمساعدات لأسباب جائرة في كثير من الأحيان.

7 <https://www.ochaopt.org/country/opt>

8 ينظر:

The New Humanitarian. "Aid to Palestinians has failed. Here's how to fix it." The New Humanitarian and Lowy Institute. "Aid and its limits in Palestine." Lowy Institute

9 Refugees International, "Siege and Starvation" 7 Mar. 2024.

تعتمد الوحدة قائمة بالمواد المحظور استيرادها وإدخالها إلى القطاع، تمنع دخول أي مواد ثنائية الاستخدام أو قد تستخدم لأغراض عسكرية، وهي سياسة وصفها العاملون في القطاع الإنساني بالاستبدادية والمليئة بالتناقضات في كثير من الأحيان. وقد أدى كل هذا إلى رفض إدخال شحنات كاملة من المساعدات الإنسانية لأسباب سخيفة للغاية. ففي أحيان يتم رفض إدخال الشحنات لاحتوائها على أكياس نوم لونها أخضر لاعتباره لوناً عسكرياً، أو ألعاباً يتم تعبئتها في علب خشبية بدلاً من الورقية، أو تمرراً لاحتوائه على نوى، أو أقلام أنسولين دون سبب محدد.<sup>10</sup>

### 3- تعطل المساعدات الإنسانية في ظل الحرب وإعادة تنظيمها

في أعقاب هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة تعد الأكثر دموية في تاريخ الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948، والتي لم تحقق أهدافها العسكرية المعلنة برغم مرور تسعة أشهر على بدء القتال في جميع أنحاء القطاع.<sup>11</sup> خلال هذه العملية جعلت الحرب الإسرائيلية قطاع غزة مكاناً غير صالح للحياة،<sup>12</sup> من خلال الاستهداف العشوائي للمدنيين الفلسطينيين بما في ذلك النساء والأطفال والصحفيين والأطباء والمرضى ومقدمي المساعدات الإنسانية، والتدمير الشامل للبنية التحتية المادية والاقتصادية والإنسانية الحيوية في قطاع غزة. كما رفضت إسرائيل طوال هذا الوقت أي مقترحات لوقف إطلاق النار من شأنها تحرير الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ولم تتمكن من اقتراح أي استراتيجية واضحة لإنهاء الحرب. بسبب هذه العملية، حلت الأولويات الملحة المتمثلة في حماية ومساعدة سكان قطاع غزة محل أولويات كانت سائدة على مدى سنوات عديدة، وخلق مجموعة جديدة كاملة من المهام الإنسانية التي ستكون هناك حاجة إليها طالما استمرت الحرب وبعد توقفها لفترة طويلة. في الوقت نفسه، فرضت الضغوط السياسية ضرورة إعادة تنظيم الأدوار بين مختلف الوكالات (سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو بينها وبين الجهات الفاعلة غير الحكومية القائمة أو الجديدة).

#### 1-3 التحديات الإنسانية الجديدة في قطاع غزة

في 9 تشرين أول/أكتوبر 2023، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت: ”أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء، لا غذاء، لا وقود، كل شيء مغلق.“<sup>13</sup> وفي الأشهر التالية، انخفض عدد شحنات المساعدات المرسل إلى قطاع غزة بنسبة 50% على الأقل. وتشير التقارير إلى أن المتطلبات الجديدة تعني أنه لا يمكن تعبئة شحنات المساعدات سوى بجزء من قدرتها الاستيعابية، وأنها تخضع لإجراءات تفتيش

10 CNN. "Gaza Aid: Investigation Finds Israel's Restrictions Are Stopping Essential Items Getting In."

11 <https://internationalpolicy.org/publications/the-israeli-war-on-gaza-post-war-scenarios/>

12 ماس(2023). الأبعاد الاقتصادية للحرب على قطاع غزة وفقاً للقانون الدولي والإنساني: جعل غزة غير آهلة. ملخص اقتصادي. 18 تشرين الأول 2023.

13 Refugees International, "Siege and Starvation" 7 Mar. 2024.



إضافية صارمة، وغالبا ما يتم تأخيرها أو إعادتها.<sup>14</sup> على سبيل المثال، تفيد تقارير الأمم المتحدة أنه "في الفترة ما بين 6 و12 نيسان/أبريل، تم رفض 41% من طلبات البعثات الإنسانية الموجهة إلى شمال [غزة]".<sup>15</sup> لا يمكن فهم هذا التقييد الشديد للإمدادات الغذائية والمساعدات المنقذة للحياة إلا على أنه تجويع متعمد من صنع الإنسان لأكثر من مليوني إنسان من سكان قطاع غزة، الذين هم في أمس الحاجة لهذه الإمدادات، ويواجهون النزوح الجماعي والعنف والدمار غير المسبوقين.<sup>16</sup>

وقد أسفرت الغارات الجوية المتواصلة والتوغلات البرية عن أضرار تتعدى الوصف. بحلول أبريل/نيسان 2024، 60% من المساكن في قطاع غزة كانت قد تضررت أو دمرت، وأكثر من 1.7 مليون شخص (75% من سكان قطاع غزة) نزحوا من أماكن سكنهم - وهي أرقام تتزايد يوميا مع استمرار الحرب.<sup>17</sup> ولم يبق سوى 10 مستشفيات شغالة من أصل 36 مستشفى في قطاع غزة،<sup>18</sup> كما أن أكثر من 90% من المدارس إما تضررت أو تدمرت بالكامل. أصبحت الكهرباء سلعة ثمينة، ووقود السيارات وغاز الطبخ يكادان يكونان معدومان. كما يعاني قطاع غزة من نقص حاد في مياه الشرب النظيفة والغذاء والدواء. وتنتشر المجاعة على نطاق واسع في شمال غزة، وهناك خوف من أن تضرب بقية قطاع غزة قريبا.<sup>19</sup>

ومن ثم، نشئ عن هذه الحرب أزمة إنسانية متعددة الأبعاد لم تعرف فلسطين مثلها من قبل، والتي تعمل أطر تنسيق العمل الإنساني المتواجدة في البلاد تحت ضغوط شديدة لمعالجتها بشكل متسق ومتناغم أو بما يتماشى مع المبادئ المعتمدة لتقديم المساعدات بفاعلية. فقد ولدت أساليب العمل في الأزمات المطولة مجموعة من التحديات التنسيقية والسياساتية والقانونية والأخلاقية للهيئات الدولية ومقدمي المساعدات من المنظمات غير الحكومية، الذين يحاولون الاستجابة للضرورات الإنسانية مع تجنب التلاعب السياسي أو التواطؤ مع أي إجراءات تتجاهل القانون الدولي (مثل التهجير والترحيل القسري للتجمعات السكانية). منذ المراحل الأولى للحرب، أدركت هيئات العمل الإنساني الخطوط الحمراء التي تحكم عملياتها، كون ذلك يشكل جزءاً من التخطيط لحالات الطوارئ في خطط الاستجابة الإنسانية. كما أعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن قلقها بشأن خطر أن يُنظر إلى دورها في تقديم المساعدات في ظل هذه الظروف على أنه تواطؤ مع جرائم الحرب.<sup>20</sup> ومع ذلك، فقد أكدت هذه الوكالات باستمرار على ضرورة دعم العمل الإنساني القائم على المبادئ للتغلب على

14 <https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-says-more-aid-is-entering-gaza-figures-disputed-2024-04-09/>

15 Refugees International, "Siege and Starvation" 7 Mar. 2024.

16 Refugees International, "Siege and Starvation" 7 Mar. 2024

17 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "OCHA oPt - United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs." OCHA, n.d., <https://www.ochaopt.org/>. Accessed 16 April 2024; UN Women. (2024). Gender alert: The gendered impact of the crisis in Gaza [PDF file].

18 International Rescue Committee. "The Collapse of Gaza's Health System." International Rescue Committee, IRC, 1 March 2024,

[www.rescue.org/article/collapse-gazas-health-system](http://www.rescue.org/article/collapse-gazas-health-system).

Bryant, Elizabeth. "Hunger in Gaza: Famine Findings a 'Da

19 Bryant, Elizabeth. "Hunger in Gaza: Famine Findings a 'Dark Mark on the World,' says WFP Palestine Country Director." World Food Programme, WFP, 18 March 2024, [www.wfp.org/stories/hunger-gaza-famine-findings-ark-mark-world-says-wfp-palestine-country-director](http://www.wfp.org/stories/hunger-gaza-famine-findings-ark-mark-world-says-wfp-palestine-country-director). Accessed 17 April 2024.

20 <https://www.change.org/p/>

هذه التحديات المعقدة.<sup>21</sup> في الواقع، فإن سجلها الحافل في مجال الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وتنسيق المواقف، ورسائل المناصرة قد ساعد في الحفاظ على تركيز الهيئات الدولية على أولويات مماثلة.

تجسد استجابة المجتمع الدولي للأزمة الإنسانية في قطاع غزة حتى الآن مثالا حيا لكيف يتم التضحية بالاحتياجات الإنسانية لصالح المصالح والتحالفات السياسية الدولية. إن المؤسسة السياسية العالمية غير قادرة وغير راغبة في التوصل إلى حل سياسي أو إجبار إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، وقد واصلت في الواقع دعم أفعال إسرائيل من خلال الدعم العسكري المباشر والاستمرار باتفاقيات التجارة والتعاون المبرمة سابقا. في الوقت نفسه، يتعين على مجتمع المانحين الدولي الاستمرار بدعم مجموعة من الأنشطة الإنسانية وأن ينفق أموال المساعدات المخصصة لقطاع غزة، وهو ما لا يمكن إنجازه إلا بالتنسيق مع إسرائيل

قام المطبخ المركزي العالمي (WCK)، وهو منظمة مزودة للمساعدات الغذائية مسجلة تحت الرقم 501(3)(c) في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بعقد شراكة مع مطاعم إسرائيلية لتقديم وجبات الطعام "إلى [الإسرائيليين] النازحين من منازلهم نتيجة لـ هجوم أكتوبر والقصف الذي أعقبه على طول الحدود". سُمح بعد ذلك للمطبخ المركزي بالعمل في قطاع غزة بينما تم استبعاد مقدمي المساعدات المعتمدين مثل الأونروا من العمليات بأمر إسرائيلي. وقد سُمح لموظفي المطبخ الدولي بدخول قطاع غزة بينما مُنعت الصحفيون الدوليون من الدخول. عندما قتل الجيش الإسرائيلي سبعة من موظفي المطبخ، أجرى الجيش تحقيقاً سريعاً وخلص إلى أن "أولئك الذين أعطوا الأمر بالضربة كانوا مقتنعين بأنهم كانوا يستهدفون نشطاء حماس المسلحين وليس موظفي المطبخ المركزي".<sup>22</sup>

مثال على حادثة أخرى، مقلقة أكثر، حصلت خلال شهر رمضان 2024، عندما قامت تسع دول، بما في ذلك الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، بإسقاط المساعدات جواً على قطاع غزة من الأردن.<sup>23</sup> من الواضح أن عمليات الإنزال الجوي تمت بالتنسيق مع إسرائيل وتم تمويلها على الرغم من أن تكلفة نقلها بهذه الطريقة ليست أقل من تكلفة إيصال المساعدات عبر الطرق البرية الحالية، ما يجعل فاعليتها من حيث التكلفة أقل بكثير. ناهيك أن إسقاط المساعدات جواً أدى إلى مقتل مدنيين جراء سقوط الطرود من السماء عليهم وأثناء محاولتهم جمع طرود المساعدات التي أسقطت في البحر.<sup>24</sup>

أخيراً، بدءاً من شهر آذار، بدء الجيش الأمريكي بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي لبناء رصيف بحري داخل منطقة الحظر الأمني التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي.<sup>25</sup> ويعمل الرصيف ومنصة تحميل بحرية عائمة تحت الحماية

21 <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/pauses-corridors-and-safe-zones-gaza-rhetoric-vs-reality>

22 <https://www.idf.il/en/mini-sites/hamas-israel-war-24/all-articles/>

23 <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68774923>

24 Sabbah, AbdelQadder, Kareem Khadder, Jomana Karadsheh, Abeer Salman, and Sana Noor Haq. "At Least 12 Palestinians Drown Trying to Retrieve Aid Parcels Dropped into the Sea." CNN, Cable News Network, 26 March 2024, [www.cnn.com/2024/03/26/middleeast/palestinians-drown-gaza-aid-drop-intl/index.html](http://www.cnn.com/2024/03/26/middleeast/palestinians-drown-gaza-aid-drop-intl/index.html).

25 نشرة «جديد الاقتصاد الفلسطيني»، عدد أيار 2024.

الأمنية للجيش الإسرائيلي بتكلفة أولية تبلغ 320 مليون دولار.<sup>26</sup> وبرغم تأكيد السلطات الأمريكية أن الرصيف وسيلة مكملة للطرق البرية الحالية لإيصال المساعدات ولا يهدف ليحل محل الطرق البرية، يظل من الصعب فهم السبب وراء عدم إصرار حكومة الولايات المتحدة على بقاء الحدود البرية الحالية مفتوحة لاستيعاب الـ 500-600 شاحنة مساعدات التي كانت تمر قبل الحرب. وقد واجه مشروع الرصيف البحري مشاكل لوجستية هائلة ومتكررة، مثل حالة مياه بحر السواحل قبالة غزة على ما يبدو. ومؤخراً، في أعقاب مهمة إنقاذ الرهائن الإسرائيليين، هناك اتهامات بأن تدخل منشأة أمنية إسرائيلية بعمل الرصيف سيضر بالفرض الإنساني من إنشائه

وفي حين أن كل هذه الصعوبات تواجه إدارة جهود الإغاثة في مرمى النيران، إلا أن الاحتياجات الإنسانية بعد وقف إطلاق النار لن تكون أقل جساماً. بالإضافة إلى إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية الحيوية، وإزالة الأنقاض والتخلص من الذخائر المتفجرة، سيحتاج قطاع غزة إلى دعم واسع النطاق في القطاعات الإغاثية كافة. حيث سيحتاج جميع سكان القطاع إلى المعونات الغذائية، وخاصة، لمعالجة المستويات المرتفعة من سوء التغذية لدى الأطفال، والوصول الفوري إلى المياه النظيفة، وأنظمة الصرف الصحي الأساسية لحين إعادة تأهيل البنية التحتية. وسوف يحتاج نحو 1.7 مليون (والعدد في تزايد) من النازحين من سكان غزة الذين فقدوا منازلهم إلى خيارات مسكن مؤقت توفر الحماية في فصول الصيف الحارة والشتاء البارد.<sup>27</sup> وسيحتاج عشرات الآلاف من الجرحى من الرجال والنساء والأطفال إلى مرافق طبية ميدانية ومقدمي رعاية طبية متخصصين. من المحتمل للغاية أن يحتاج أولئك الذين أصيبوا بإصابات خطيرة تركتهم معاقين مدى الحياة لدعم مدى الحياة. وسوف تتطلب معالجة الصدمات الجماعية وضع برامج متخصصة لتمكين الأشخاص من البدء في رحلة التعافي. ولا يمكن أن تبدأ عملية إعادة الإعمار بشكل صحيح إلا عند استيفاء هذه الأساسيات الإنسانية الرئيسية، وهي مهام سيستغرق إنجازها عدة أشهر على الأقل بعد وقف الحرب.

سيكون هناك حاجة إلى حلول مؤقتة لتعليم 625 ألف طفل/ة في سن الدراسة في القطاع الذين فقدوا تقريباً جميع المرافق المدرسية، ومن المتوقع أن يظلوا خارج المدرسة لمدة عام آخر على الأقل، بالإضافة إلى العام الدراسي 2023-2024.<sup>28</sup> بطريقة ما، ستحتاج جامعات قطاع غزة إلى حلول مبتكرة حتى يتمكن أكثر من 90 ألف طالب/ة من العودة للاندماج في مسارات التعليم العالي وعدم خسارة استثماراتهم السابقة في مستقبلهم بالكامل.<sup>29</sup> وأخيراً، سوف تكون هناك حاجة إلى برامج مثل النقد مقابل العمل، والدخل الأساسي الشامل وغير ذلك من أشكال الدعم المالي لحماية السكان من الفقر المدقع، وتمكين الأسر والمجتمعات من استيعاب الصدمات والتمهيد للتعافي.<sup>30</sup> كل هذا يسبق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار الذي لا يمكن أن يأتي إلا بعد الإغاثة.

26 <https://www.reuters.com/world/us/us-militarys-pier-gaza-cost-320-million-2024-04-29/>

27 <https://www.rescue.org/article/crisis-palestine-what-you-need-know>

28 <https://www.reuters.com/world/middle-east/gazans-strive-study-war-shatters-education-system-2024-05-13/>

29 <https://www.middleeasteye.net/explainer-gaza-israel-palestine-war-university-destroy>

30 ينظر: شعبان، عمر (2024). إعادة إعمار غزة: اعتبارات من أجل مستقبل ملائم للعيش. بال think للدراسات الاستراتيجية: <https://palthink.org/2024/05/7714/>

إن الحجم المهول للأزمة الإنسانية وعمقها ونطاقها، والواقع المأساوي الناشئ حديثاً في قطاع غزة، لم يثقل كاهل السكان هناك فحسب، بل أدى أيضاً إلى تدفق تدخلات جديدة ومساعدات من قبل مجموعة من البلدان في المنطقة والعالم عبر معبر رفح حتى شهر أيار 2024، وبشكل متقطع عبر المعابر الإسرائيلية إلى القطاع. كانت هذه العمليات سيئة التنسيق وكثيراً ما تتعثر بسبب الديناميات اللوجستية (على سبيل المثال، الرصيف البحري والمساعدات التي يتم إنزالها جواً) والإجراءات العسكرية الإسرائيلية (مثلاً، الهجوم على رفح وهجمات المستوطنين على قوافل المساعدات). وقد قامت الأمم المتحدة منذ بداية الحرب بجمع وصرف مساعدات لغزة بما يقارب 2.5 مليار دولار، وتناشد المانحين بمبلغ إضافي مماثل لإبقاء التدفقات بالحد الأدنى. وقد تم تخصيص هذا التمويل لتغطية الاحتياجات الماسة، بما في ذلك حوالي 930 مليون دولار للغذاء والتغذية، و400 مليون دولار للصحة والدواء، و700 مليون دولار للمأوى والصرف الصحي حتى نهاية العام.<sup>31</sup> في حين تم احتجاز وإتلاف كميات كبيرة من المساعدات منذ إغلاق معبر رفح (مع وجود قرابة 2000 شاحنة في أيار 2024 محملة بالبضائع على الجانب المصري من المعبر)، فإن تركيبة المساعدات التي تصل فعلياً إلى قطاع غزة تعكس إدارة غير مترابطة وعشوائية للمساعدات، فهي لا تلبى بالضرورة الاحتياجات الأساسية الفورية أو متطلبات الأمن الغذائي. إذ لا يمكن أن تكون ألواح البروتين بديلاً عن التغذية البشرية المتوازنة.

### 2-3 إعادة تنظيم أصحاب العلاقة والرأي العام العالمي

مع اشتداد وطيس هذه الحرب ووحشيتها غير المسبوقة ظهر لاعبون جدد على الساحة، وتشكلت تحالفات جديدة، واحتدمت الانقسامات السابقة، كما حشدت ثقل الرأي العام العالمي للضغط من أجل زيادة المساعدات الإنسانية. رغم أن بعض عمليات إعادة التنظيم هذه كانت إيجابية، إلا أن التغيير الشامل كان بطيئاً، ولم يغير الوضع الراهن حتى الآن. ومع ذلك، هناك عدة عوامل رئيسية جديدة تزيد من تعقيد التحديات:

- انتشار المنظمات غير الحكومية صغيرة الحجم والتي ليس لدى العديد منها خبرة عمل سابقة في فلسطين ويمكن أن تكون أكثر عرضة للتلاعب السياسي من المنظمات غير الحكومية الإنسانية القائمة.
- التنافس والصراع على النفوذ بين وكالات الأمم المتحدة التي تفضلها إسرائيل أكثر أو أقل من غيرها، بالإضافة للترتيبات المربكة للإدارة العليا للأمم المتحدة والتي لا تبدو دائماً مفهومة للجمهور (من يقود ماذا؟).
- الانخراط المباشر للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية والشركات الأمنية الخاصة كجزء من العمل الإنساني، على سبيل المثال في تمويل أو تشغيل الرصيف البحري المثير للجدل.
- الظهور المفاجئ لبعض المانحين الذين تركوا الساحة الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة بسبب الإحباط من الوضع الراهن السلبي قبل العام 2023.

31 <https://www.unocha.org/news/>

أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تمويل أعمال الإغاثة هو المأزق السياسي الناشئ عن دعم الإدارة الأمريكية الكامل للحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة، حتى في الوقت الذي تدعو فيه إلى زيادة المساعدات الإنسانية لغزة ووقف إطلاق النار الذي من شأنه أن ينهي العنف ويعيد الرهائن الإسرائيليين إلى أراضيها. وبينما تشير التقارير الإعلامية إلى بعض الخلافات بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ناجمة عن الأعداد الكبيرة من القتلى المدنيين والهجوم على رفح، إلا أن الكارثة الإنسانية على الأرض زادت اتساعاً وعمقا.<sup>32</sup> وعلى الرغم من تزايد الانقسامات داخل الكونجرس الأمريكي، مع انتقاد بعض المشرعين للدعم الأمريكي المتواصل وغير المشروط لإسرائيل والدعوة إلى إعادة النظر في المساعدات العسكرية، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تتصرف بما يتماشى مع توقعات المجتمع الدولي لوضع حد للعدوان الإسرائيلي.<sup>33</sup>

كان تسييس تدفقات المساعدات بأشكالها واضحا للغاية عندما تم قطع التمويل بشكل غير مبرر عن الأونروا من الولايات المتحدة والمانحين الرئيسيين، برغم استئناف بعضهم التمويل لاحقا، وهي عملية ظلت رهينة للمعلومات الإسرائيلية المضللة حول الأونروا وحيادها في الصراع. وقد دعا الاتحاد الأوروبي عامة إلى وقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، على الرغم من اختلاف مستويات دعم الدول الأعضاء لفلسطين. وقد استمرت الحكومة الألمانية في موقفها المناصر لإسرائيل؛ حيث أكدت باستمرار على أن أمن إسرائيل يعد حجر زاوية في السياسة الألمانية، وهو ما ترجم في استمرار تقديم المساعدات العسكرية والحفاظ على جميع اتفاقيات التعاون مع إسرائيل.<sup>34</sup> وفي حين أن الاشتراطات السياسية بعدم تحويل الأغراض الإنسانية للمساعدات هي أمر طبيعي ومفهوم، إلا أن هذا امتد إلى اشتراطات، بلا حصر، لا أساس لها نتجت عن هجوم الـ 7 أكتوبر/تشرين الأول، والتي تهدد بخلق تعقيدات وأوجه قصور جديدة في إدارة المساعدات.

كما شهدت مواقف الدول العربية تحولات بارزة. فقد تآزمت الاتفاقيات الإبراهيمية، التي شهدت بدء العديد من الدول العربية في تطبيع العلاقات مع إسرائيل في عهد إدارة ترامب. كما أن الرأي العام في الدول العربية، حتى وإن أُخرس، غالباً ما يعارض الاتفاقيات، وقد أدت الحرب الحالية إلى انتقادات واسعة لهذه الاتفاقيات والتدقيق بشأنها.<sup>35</sup> وفي تشرين ثاني/نوفمبر 2023، أعلن برلمان البحرين قطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وسحب سفرائها. فيما أرجئت المملكة العربية السعودية مشاركتها في عملية الاتفاقيات الإبراهيمية وجعلت الاتفاق المستقبلي مشروطاً بالتزام ملموس بإقامة الدولة الفلسطينية.<sup>36</sup> وقد تعرض الأردن لضغوط شعبية لبذل المزيد من الجهود لتسريع وصول المساعدات إلى قطاع غزة، في حين تواجه مصر بالقدر نفسه

32 <https://edition.cnn.com/2024/05/08/politics/joe-biden-interview-cnntv/index.html>; <https://www.bbc.com/news/world-us-canada-68735879>

33 <https://www.theguardian.com/us-news/2024/jan/10/>; <https://edition.cnn.com/2023/11/08/politics/democrats-israel-divide-deepens/index.html>

34 <https://www.politico.eu/article/germany-support-israel-military-campaign-gaza-wavering/>

35 <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/arab-public-opinion-arab-israeli-normalization-and-abraham-accords>

<https://arabcenterdc.org/resource/arab-public-opinion-about-israels-war-on-gaza/>

<https://www.fpri.org/article/2024/01/the-october-7-massacre-and-the-war-in-gaza-impact-on-bahrain-and-the-united-arab-emirates/>

36 <https://www.fdd.org/analysis/2024/04/27/blinks-to-address-normalization-with-israel-during-visit-to-saudi-arabia/>

تدقيقاً عاماً متزايداً بشأن دورها في إدارة مخزون المساعدات الضخم المتكسد عند معبر رفح، فضلاً عن مرور الفلسطينيين القادرين على مغادرة غزة.<sup>37</sup> وفي الوقت نفسه، تجاوز دور الدول العربية الأخرى، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، الوساطة والمشاركة السياسية المتزايدة في مصير غزة، وأصبحت من كبار مقدمي المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الرصيف البحري.

وقد عززت تركيا وإيران من دعمهما للفصائل العسكرية الفلسطينية، حيث قدمتا الدعم السياسي، وفي بعض الحالات، الدعم المالي أو المادي. وأوقفت تركيا جميع أشكال التجارة مع إسرائيل في انتظار وقف إطلاق النار وزيادة المساعدات الإنسانية لغزة. وفي اليمن، أطلقت قوات الحوثيين أنصار الله صواريخ وطائرات مسيرة بدون طيار باتجاه إسرائيل وغيرت طرق الشحن العالمية من خلال استهداف السفن ذات العلاقة بإسرائيل في البحر الأحمر.<sup>38</sup>

وسط هذا المشهد سريع التغير للمساعدات الإنسانية، اشتدت الضغوط السياسية ضد إسرائيل منذ بدء الحرب، وكان آخرها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي صوت في حزيران/يونيو 2024 لصالح المبادرة الأمريكية الأخيرة لاتفاق وقف إطلاق النار.<sup>39</sup> بالإضافة إلى ذلك، تنظر محكمة العدل الدولية في اتهامات الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة، إثر القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل والتي بدأت المحكمة للتو النظر فيها. أخيراً، في أيار/مايو 2024، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن طلباته إصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، وكذلك قادة حماس يحيى السنوار ومحمد ضيف وإسماعيل هنية، بناءً على مزاعم بارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في 7 أكتوبر/تشرين الأول وبعده.<sup>40</sup>

وفي الوقت ذاته، تصاعدت المظاهرات العامة وحركات الاحتجاج العالمية على نطاق واسع، مما أظهر تضامناً مع الحقوق الفلسطينية وأثر على الرأي العام والخطاب السياسي في جميع أنحاء العالم. كما سيطرت الحركات الطلابية الجامعية على العديد من الجامعات، بما في ذلك في الولايات المتحدة، وكثيراً ما أستشهد بها على أنها تعيد إلى الذاكرة الاحتجاجات الطلابية المناهضة لحرب فيتنام.<sup>41</sup>

إن عمليات إعادة التنظيم هذه والحقائق السياسية الجديدة، على خلفية أزمة إنسانية نادراً ما يتعامل المجتمع الدولي مع مثلها في مثل هذا الوضع المشحون والعدائي، لا تبشر بالخير لجهود الإغاثة الإنسانية سواء على مستوى التحديات أو التوافق والاتساق المطلوب مع المبادئ الراسخة لفعالية المعونة.

37 <https://www.middleeasteye.net/news/egypt-ibrahim-organi-sinai-tribal-leader-gaza>

38 <https://www.newsweek.com/houthis-role-iran-israel-war-nasreddin-amer-1895640>

39 S/RES/2735(2024)

40 <https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state#>

41 <https://www.reuters.com/world/middle-east//; https://edition.cnn.com/2024/05/03/>

#### 4- حوكمة المساعدات الإغاثية ما بعد الحرب

منذ الأيام الأولى للحرب، أغرق المسؤولون والمحللون الدوليون وسائل الإعلام بالسيناريوهات المحتملة لمستقبل قطاع غزة، فيما أسموه بـ"اليوم التالي" للحرب، مقدمين مقترحات، ليس لها ما يبررها، لهماكل القيادة الفلسطينية المحتملة وإدارة المساعدات الإنسانية وحوكمتها.

"تاريخياً، لم يكن التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب- اليوم التالي- يشغل الحكومات والشركات فحسب، بل أيضاً الجامعات، كما كان الحال طوال فترة الحرب العالمية الثانية. ويتحدث العلماء أيضاً بصورة روتينية عن "اليوم التالي". قد يكون هذا، بالطبع، مجرد رد فعل إنساني طبيعي على مآسي الحرب وأحزانها. أو ربما مجرد محاولة لمواجهة قصر النظر الملازم للحرب، والغمامة التي أدت إلى حدوثها في المقام الأول".<sup>42</sup>

أكثر السيناريوهات أرجحية في الوقت الحالي هو استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في محيط قطاع غزة أو داخله في المستقبل القريب، على الرغم من مطالب حماس بوقف إطلاق النار وتوقع المجتمع الدولي انسحاباً كاملاً في حالة التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار. ولا تزال التفاصيل غير مؤكدة بعد فيما يتعلق بكيفية إرساء حكم فلسطيني موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة على المدى القصير والمتوسط لمواجهة تحديات المطالبة بالملكية الوطنية وقيادة موثوقة تتولى جهود المساعدات الضخمة هذه. لكن المسؤولية في المقام الأول لا تقع على فلسطين، الضحية، بل على المعتدي، حيث من الواضح أن شروط الحكومة الإسرائيلية كما هي معلنة حالياً، لن تقبل إدارة وطنية فلسطينية موحدة بأي شكل من الأشكال قد تسهل توحيد نظام الحكم السياسي في قطاع غزة والضفة الغربية مجدداً.<sup>43</sup> وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل الترويج لأفكار تضليلية لقيادة عشائرية محلية أو من المجتمع المدني أو القطاع الخاص في قطاع غزة تحت وصاية رابطة من الدول العربية والجهات الدولية الفاعلة الأخرى.

في حين أن مثل هذه المواقف الإسرائيلية تعكس نفس الشعور بالإفلات من العقاب حتى الآن في هذه الحرب، والذي أصبح هو القاعدة التي تنتهجها مثل هذه القيادة المتطرفة، فإن الخطر الأعظم يكمن في الإذعان الدولي ودعم مثل هذا السلوك الخارج عن القانون. سيكون الأمر بالفعل إشكالياً إذا أظهر المجتمع الدولي عزمه المضي قدماً في عملية نقل السلطات وخطط المساعدات الإنسانية التي تتجاهل الحكم الذاتي الفلسطيني وسلطته. هناك العديد من المبادئ الدولية الراسخة والتي يفترض أنها غير قابلة للتصرف فيما يتعلق بتقديم المساعدات المسؤولة، والتي تؤكد على أهمية الملكية والقدرات المحلية، والتي يبدو أن مجتمع المانحين قد غفل عنها. وفي سياق الإجماع السياسي العالمي الحالي الذي مكن العدوان الإسرائيلي من الاستمرار بلا هوادة حتى اليوم، فإن

42 <https://lareviewofbooks.org/article/hunger-time/>

43 <https://www.arab-reform.net/publication/the-israeli-war-on-gaza-post-war-scenarios/>

غياب آليات التشاور والتنسيق المتسقة والشاملة يهمل الخبرات والمعارف والقيادة والحقوق الفلسطينية. تقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إطاراً مفاهيمياً شاملاً لتعزيز تأثير وكفاءة مساعدات التنمية. وقد تم إقرار هذه المبادئ في إعلان باريس العام 2005، من ثم تم تنقيحها في خطة عمل أكرا العام 2008. ويؤكد الإطار على خمسة مبادئ رئيسية وهي: الملكية، والمواءمة، والاتساق، والاعتماد على النتائج، والمساءلة المتبادلة. وكون هذه المبادئ حصلت على المعيار الذهبي العالمي كمبادئ تستحق الالتزام بها في إدارة المساعدات في السنوات القادمة، دعونا نتذكر فحواها.

يضمن مبدأ "الملكية" أن تضطلع البلدان النامية بوضع استراتيجياتها الخاصة لتحقيق أهدافها التنموية وتمارس قدرًا أكبر من السيطرة على عملية التنمية. وينطوي ذلك على مشاركة مكثفة وعميقة في صياغة السياسات، وتنسيق المساعدات، وضمان اعتماد النظم الوطنية بدلاً من الدولية لإيصال المساعدات. تتطلب "المواءمة" قيام الدول والمنظمات المانحة بدعم استراتيجيات التنمية المحلية هذه والاستفادة من النظم المحلية كلما أمكن ذلك. أما مبدأ "الشراكات الشاملة" فيؤكد على ضرورة تعاون الجهات المانحة، والمجتمع المدني، والبلدان النامية بشكل كامل، كشركاء، لتحقيق أهداف التنمية.

بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى الترابط بين البرامج الإنسانية والتنموية والسلام على نطاق واسع، كعنصر أساسي في نموذج المساعدات لتعزيز القدرة على الصمود. منذ أوائل التسعينيات، سعت الجهات الدولية الفاعلة إلى تعزيز العلاقة والروابط بين العمل الإنساني والمعونات التنموية. فقد أدركت أنه في حين ينقسم قطاع المساعدات رسمياً إلى أذرع تنموية وأخرى إنسانية - حيث تهدف المساعدات الإنسانية إلى التخفيف من آثار الأزمات العاجلة من خلال توفير المواد الإغاثية الضرورية، بينما المساعدات التنموية تهدف إلى فهم والاستجابة للأسباب الجذرية الهيكلية طويلة الأجل لنقاط الضعف المزمنة، وخاصة عدم الاستقرار الاقتصادي والفقر - إلا أنها مترابطة بشكل وثيق ويعزز بعضها بعضاً.<sup>44</sup> وقد تم رسمنة هذا الإدراك والإقرار الدولي في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، أو نهج الترابط الثلاثي، الذي يعطي الأولوية "للوفاية، والوساطة، وبناء السلام، والاستثمار في التنمية كلما أمكن ذلك، مع ضمان الاستمرار في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الفورية".<sup>45</sup>

برغم الإقرار بهذا الترابط، فقد قوضت الحكومة الإسرائيلية بشكل منهجي، وبموافقة ضمنية من المجتمع الدولي، الجهود الإنسانية والتنموية ومساعي بناء السلام في السياق الغزي، ما يعوق تنسيق الجهود لتلبية الاحتياجات الفورية وطويلة الأجل.<sup>46</sup> إضافة إلى ذلك، استمر اختلال توازن القوى بين الجهات الفاعلة

44 لوصف مفصل وتقييم لهذا النهج ينظر:

FAO. (2017). The FAO's Role in the Humanitarian-Development-Peace Nexus. Food and Agriculture Organization; ICRC. (2016). The International Committee of the Red Cross and the Humanitarian-Development Nexus. International Committee of the Red Cross, and United Nations. (2020); The United Nations and the Triple Nexus Approach. United Nations.

45 OECD. (2008). The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action. Organisation for Economic Co-operation and Development.

<https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2024/04/01/Israel-circumvent-UN-aid-Gaza>

46 ينظر:



الدولية والمحلية في تقويض عملية توطين المساعدات. فلا تزال الجهات الفاعلة الدولية تهيمن على عملية صنع القرار وتخصيص الموارد، مما يحد من المشاركة الهادفة للمجتمعات والمنظمات المحلية.<sup>47</sup> وأخيراً، غالباً ما تفضل آليات التمويل التقليدية والمانحين التدخلات القصيرة الأجل القائمة على المشاريع التي تحافظ على الوضع السياسي الراهن وتدعم استمراره على حساب النهج الشامل الأطول أجلاً الذي يتحدى النظام السياسي الفاشل.<sup>48</sup> على مدى عقد من الزمن، اشتكى دبلوماسيو الاتحاد الأوروبي من الانطباع الذي ترسخ لديهم بأن التمويل الذي يقدمونه يسهم في الحفاظ على الوضع الراهن غير المقبول والمتمثل في الاحتلال المطول. أما اليوم فقد أصبح بالإمكان إعادة تصور المساعدات على أنها قوة للتحرير، وليس للإخضاع.

## 5- استعادة الملكية: طريق فلسطين إلى السيادة في توزيع المساعدات والحوكمة

أظهرت الكارثة التي اندلعت منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول على وجه اليقين كيف أن الشعب الفلسطيني يدفع ثمناً باهظاً لعجز المجتمع الدولي عن حماية حقوقه الإنسانية الأساسية، وكشفت التحيزات المنهجية التي تقوض شرعية المجتمع الدولي باعتباره الحامي لهذه الحقوق. من الواضح أيضاً أن هياكل الحكم الفلسطينية القائمة، بشكلها الحالي، ليس لديها القدرة التعبوية الوطنية الجماهيرية التي تمكنها من الوفاء بوعدها دولة فلسطينية ذات سيادة محررة من الاحتلال الإسرائيلي والقيود الدولية التي تقيد تنميتها الاقتصادية. لا يمكن تحميل المجتمع الدولي المسؤولية عن الانقسام الفلسطيني، ومن المفهوم أنه ينتظر التعامل مع محاور فلسطيني واحد. في حين تم تصميم السلطة الفلسطينية لتعمل كوسيلة مؤقتة وصولاً للاستقلال، وبينما تبدو المصالحة السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس مستحيلة، قليلون سيعارضون أن وجود حكم فلسطيني موحد في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة شرط ضروري لاستعادة ملكية الفلسطينيين للمساعدات.

مع اشتداد الحرب وظهور الاحتلال العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة كأنما هو السيناريو الافتراضي الوحيد في الوقت الحالي، حان الوقت لإعادة تقييم المبادئ التأسيسية لاتفاقيات أوسلو ومصادر الشرعية التي يتمتع بها المانحون الدوليون في إدارة المساعدات، خاصة الموجهة لغزة. على سبيل المثال، ما الذي لا زال مخصصاً في لجنة الاتصال المخصصة (AHLC)، التي لم يتم تأسيسها لدعم بناء الدولة الفلسطينية، بل لضمان عملية السلام، كما ينبغي توجيه المانحين اليوم.

على نحو مشابه لا يمكن لاستراتيجيات إعادة البناء الوطنية الفلسطينية أن تستند لنفس الافتراضات التي استندت إليها خلال السنوات الخمس والعشرون الماضية من التخطيط الوطني الذي أصبح في نهاية المطاف مجرد أمنيات أكثر من كونه أجندة للاستثمار والتمويل. يجب أن تخلق الاستراتيجيات الجديدة فرصاً واقعية للتنمية المستدامة

<https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2022/05/03/>

<https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL5019-; https://www.swp-berlin.org/10.18449/2023C58/>

47 ينظر:

48 <https://s42831.pcdn.co/wp-content/uploads/1662/65/triple-nexus-in-practice-nwow-full-december-2019-web.pdf>

والمقومات الاقتصادية الحقيقية حتى وهي تواجه الاحتلال المعادي، لكن نجاحها رهن بارتكازها على خطوات ثابتة وملموسة نحو حل دبلوماسي يحمي الحقوق الفلسطينية ويعيدها للذاكرة. ورغم أن دعم المانحين الدوليين سوف يكون مطلوباً كما هو واضح لإحراز تقدم في هذا الاتجاه، إلا أنه سيكون إخفاقاً آخر واسع النطاق إذا ما اعتقد بأن هذا الدعم يمكن تصميمه وتنسيقه وتقديمه دون مشاركة فلسطينية، بل قيادة فلسطينية.

لعقود طويلة، كان الشعب الفلسطيني موضوعاً لسردية كتبها آخرون. فالمساعدات الإنسانية، التي تهدف إلى التخفيف من معاناته، كثيراً ما تُستخدم كأداة لتأثير خارجي بدلاً من كونها أداة دعم حقيقية. إذ لا يواجه الفلسطينيون الاحتلال والحرب فحسب، بل يواجهون أيضاً أيد خفية تعمل على تقويض استقلالهم الذاتي من خلال أنظمة المساعدات التي تسيطر عليها جهات خارجية. إن المساعدات التي كانت تهدف إلى دعم بقائهم، كثيراً ما تجاهلت أصواتهم، وهمشت خبراتهم، وطمغت على معرفتهم باحتياجاتهم الخاصة والحلول الممكنة لما يواجههم. هذا هو الوقت المناسب لفلسطين لاستعادة ملكيتها لتوزيع المساعدات وإدارتها وللتخلص من تبعيتها إلى تقرير المصير. كما ينبغي اعتماد مبادئ باريس بشأن فعالية المعونة لتأطير وتوجيه عمليات إدارة المساعدات الوطنية والجهات المانحة في المستقبل، إلى جانب الدروس المستفادة من التجربة الغنية للتعاون الإنمائي الدولي مع فلسطين، بنجاحاته وإخفاقاته

يجب على الفلسطينيين اليوم أن يضطلعوا بدور المهندس، يخططون لتعافي بلادهم وتنميتها. وهذا التحول ليس مجرد مطلب للإدماج؛ إنها دعوة لتحقيق العدالة وثبات وإصرار على المبادئ المعترف بها دولياً لتقديم المساعدات بشكل فعال ومسؤول. يتعلق الأمر بإدراك أن أولئك الذين يتحملون المصاعب، يمكنهم فهمها ومعالجتها أفضل من غيرهم، كما يتعلق بضمان ألا تستخدم المساعدات وسيلة لفرض الأولويات الخارجية، بل كآلية تعمل على تمكين الفلسطينيين من تحقيق تطلعاتهم إلى السلام والاستقرار والازدهار في الحقيقة.

إن ملكية الفلسطينيين لإدارة المساعدات تعني قيادة الحوار حول الإدارة الفعالة للمساعدات، وأن أي مبادرات للمساعدات يجب أن يتم تصميمها وتنفيذها من قبل أولئك الذين يفهمون المشهد المحلي، والذين يمكنهم رؤية ما هو أبعد من الإغاثة الفورية إلى القدرة على الصمود على المدى الطويل، والذين لديهم التزام بتمكين مجتمعاتهم. بكلمات أخرى، ذلك يعني أن تصميم المساعدات وتنسيقها لا يتم في مكاتب وغرف اجتماعات بعيدة، بل يقودها من يعيشها في الميدان

من الناحية العملية، فإن استعادة الملكية تنطوي على تطوير مؤسسات محلية قوية قادرة على إدارة وتوزيع المساعدات بفعالية. كما يتطلب ذلك هياكل حكم شفافة وخاضعة للمساءلة توحى بالثقة للشعب الفلسطيني والشركاء الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذا التحول اعترافاً منه بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وأن ينتقل من عقلية السيطرة إلى عقلية الشراكة، ومن توجيه جهود المساعدات إلى تيسيرها. ويتطلب هذا التحول قبول والالتزام بالحفاظ على كرامة الشعب الفلسطيني ومصالحه.

تمهيدا للانتقال إلى نظام لإدارة المساعدات يملكه ويديره الفلسطينيون، يجب أن يكون مجتمع المانحين على استعداد لجعل الفلسطينيين واحتياجاتهم محور عملية تقديم المساعدات على امتدادها. لا يوجد نقص في الفلسطينيين المتعلمين تعليماً عالياً، والمؤهلين، والواعين سياسياً في قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية، ولديهم رؤية واضحة لمستقبلهم. إن الجهات المانحة التي تتشبث بأفكار عفا عليها الزمن وتستمر في تقديم المساعدات كأن "العمل كالمعتاد" تحد من قدرة المساعدات على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للفلسطينيين.

كما يفترض بالمجتمع الدولي أن يكون على استعداد للاعتراف بالتحديات الهيكلية التي تواجه المساعدات والتنمية الفلسطينية والتصدي لها. وأن يتم اتخاذ تدابير المساءلة للاستفادة من القانون الإنساني الدولي والأعراف الدولية عندما تمنع إسرائيل مرور المساعدات أو تدمير البنية التحتية المدنية. ويجب تشكيل لجنة منفصلة تختص بتوثيق تكلفة الاحتلال، تمهيدا للمطالبة بتعويضات مدروسة في المستقبل.

يتوجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يكون مستعداً لدعم المنتديات والمنظمات القائمة والعمل معها بما يتجاوز المساهمة الشكلية. يمكن للجنة الاتصال المخصصة (AHLC)، بل ويتوجب عليها، أن تتخذ خطوات حاسمة لضمان مشاركة أكبر للمجتمع المدني الفلسطيني والسلطات المحلية في اجتماعاتها، ومواءمة استراتيجيات المساعدات مع الاحتياجات والأولويات المحلية. ويجب أن تركز اللجنة على تقديم الدعم للجهات المستهدفة لتعزيز المؤسسات الفلسطينية حتى تتمكن من إدارة وتنفيذ مشاريع المساعدات بشكل مستقل.

يتوجب على سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية (LACS) العمل على تعزيز فعالية أنشطتها من خلال دعم أساليب التخطيط المتكاملة التي تجمع بين الجهود الإنسانية والتنمية وبناء السلام. وينبغي عليها أن تعمل على إيجاد سبل لتحقيق اللامركزية في عمليات صنع القرار بحيث يعكس توزيع المعونات الحقائق على أرض الواقع ويكون أكثر استجابة للاحتياجات العاجلة. يمكن لمجموعات العمل القطاعية تعظيم تأثيرها ودعم الملكية الفلسطينية من خلال تعزيز التعاون ما بين القطاعات لمواجهة التحديات المتشابكة وتعزيز اتساق مجالات التدخل المختلفة مع بعضها.

ويمكن تحقيق تنسيق وقيادة أوضح بين وكالات الأمم المتحدة من خلال تعزيز دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكاتب المنسقين المقيمين. يفترض أن يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بيانات وتحليلات شاملة للوصول لعملية صنع قرار مستنيرة وضمان اعتماد التدخلات على تقييمات دقيقة للاحتياجات والأثر. بينما يفترض بمكتب منسق الشؤون الإنسانية المقيم أن يعمل على تطوير شراكات أقوى مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لتعزيز أهمية وفعالية برامج المساعدات.

منذ بداية الحرب، ظهرت حركات عالمية داعمة لحقوق الفلسطينيين، ما يدل على تضامن عميق يتجاوز الحدود. وقد ساهمت هذه الحركات، التي تغذيها عاطفة وقناعة الملايين حول العالم، في تجدد الاهتمام بالنضال الفلسطيني لأجل العدالة والمساواة. كما سلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى تحول أنموذجي في كيفية تعامل المجتمع الدولي مع المساعدات والحكم في فلسطين. وتحاكي أصوات هؤلاء المدافعين العالميين صدى الدعوة لحق السيادة الفلسطينية، وتحت على ألا تكون المساعدات أداة لإدامة التبعية، بل وسيلة لتمكين الشعب من إعادة بناء أمتة وفقاً لمصالحه واشتراطاته. بالنسبة لفلسطين، فإن استعادة ملكية المساعدات هي خطوة على طريق السيادة. فهي إعلان بأن مستقبل فلسطين لن يمليه عليها الآخرون، بل سترسمه تطلعاتها المشروعة. وهو تأكيد على أنه رغم سنوات النضال الطويلة، فإن روح الشعب الفلسطيني لا تنكسر وعزيمته لا تتزعزع.

## أسئلة ومحاوّر للنقاش:

- كيف يمكن للمانحين الدوليين دعم ملكية الفلسطينيين وإدارتهم للمساعدات في قطاع غزة بشكل أفضل؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي الاستعانة بالقانون الدولي الإنساني للتصدي للعقوبات التي تفرضها إسرائيل على إيصال المساعدات إلى قطاع غزة؟
- ما هي التدابير التي يمكن اعتمادها لتعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية على إدارة المساعدات بشكل أكثر فعالية في قطاع غزة؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تنسيق المساعدات الإنسانية في قطاع غزة في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني وكيف يمكن تذليل هذه التحديات؟
- كيف يمكن زيادة إشراك المجتمعات الفلسطينية المحلية في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدات لضمان جعل احتياجاتهم وأولوياتهم محور هذه الجهود؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يمكن توظيفها لتحسين التنسيق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية لتعزيز كفاءة وأثر المساعدات في قطاع غزة؟